الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.13

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
14 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة ميسكيتا بورجيس ..... (تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62674 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (A/69/165 و A/69/166 و A/69/212 و A/69/260 و A/69/212 و A/69/264 و A/69/394-S/2014/684)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/69/258)

١ - السيد لايك (المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): عرض تقارير الأمين العام بشأن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/69/260) ومتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (A/69/258)، فقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يجدد التزامه بمساعدة الأطفال المحرومين على تحقيق بعض من إمكاناتهم الكاملة، رغم أن إقامة شراكات قوية مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة جعلت من الممكن إحراز تقدم لصالح الأطفال في أرجاء العالم. فنصف سكان العالم الذين يعيشون في الفقر تقريبا هم في سن الثامنة عشرة أو دونها. ويحرم ٥٧٠ مليون طفل تقريبا من حقوقهم و ٤٠٠ مليون من فقراء العالم أطفال دون سن الثانية عشرة.

٢ - وحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها. وأضاف أن العديد من الدول الأعضاء ترجم أقواله إلى إجراءات عملية لصالح الأطفال. وبحلول عام ٢٠١٣، كان لدى أكثر من ٩٠ بلدا تشريعات خاصة تحظر العنف الجنسي ضد الأطفال وتحظر جلب الأطفال وعرضهم لإعداد مواد إباحية أو حيازة ونشر صور إساءة معاملة الأطفال.

٣ - وأردف قائلا إن الأزمة تسيطر على الأجواء، ذلك لأن البلدان المستضيفة مكتظة باللاجئين، وتشهد احتدام نزاعات عبر وطنية وداخلية، وتعاني من تغير المناخ، وتواجه إساءة استعمال التكنولوجيا لأغراض خسيسة، وتعاني من تفشي الأوبئة. بيد أن الأمر يتعلق بحياة الأطفال ولذلك فليس ثمة مجال لليأس. وما زالت هناك تحديات جسام، إذ يتوفى في كل يوم حوالي ١٧ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة، أغلبهم نتيجة أسباب يمكن الوقاية منها، كما لا يزال ٢٥٠ مليون طفل في العالم في سن التعليم الابتدائي على الأقل لا يتعلمون القواعد الأساسية للقراءة أو الحساب.

٤ - ويكمن أحد أكبر التحديات في التغلب على عدم المساواة، ويمكن اعتماد حلول مبتكرة مستعملة بالفعل، مثل الخدمات المستندة إلى الرسائل الهاتفية القصيرة لمعالجة هذه المشكلة بشكل أكفأ وأكثر فعالية من حيث التكلفة من ذي قبل. وبينما تفكر اللجنة في السنوات الـ ٢٥ الماضية، ينبغي أن تستلهم من إنجازاتها العزيمة على مواجهة التحديات بشجاعة. ويمكن للمجتمع الدولي إرساء عالم صالح لجميع الأطفال، عن طريق التفاؤل والتصميم، ومن خلال إقامة شراكات واعتماد أدوات جديدة.

٥ - السيدة زروقي (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): عرضت تقريرها (A/69/212)، وقالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يفكر في التقدم الهائل المحرز لوضع أطر قانونية وسياسية وتنفيذية متينة لحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتحديات المتبقية. فقد تأججت نيران القتال خلال الأشهر الأخيرة وبلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في العديد من الحالات، وكان الأطفال هم أول الضحايا. فقد تعرضوا للقتل والتعنيف وجَنّدتهم القوات المسلحة. وفي الجمهورية العربية السورية وحدها، تضرر ٦,٥ مليون طفل من جراء

النزاع. وفي جنوب السودان، ارتكب طرفا النزاع انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل.

٦ - وتشكل موجة الجماعات المسلحة ذات الإيديولوجيات المتطرفة التي تجتاح شمال مالي والعراق والجمهورية العربية السورية ونيجيريا، تهديدات إضافية للأطفال. وتطرح مشكلة ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة المتطرفة تحديات جديدة وتثير تساؤلات حول كيفية تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب وكيفية إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع. وتكشف الهجمات المخيفة التي تتعرض لها مؤسسات التعليم ومرافق الرعاية الصحية عن الحاجة إلى معالجة الثغرات الموجودة في آليات حماية الأطفال. وينبغي أن يضمن المجتمع الدولي مواصلة الأطفال المتأثرين من النزاع لتعليمهم.

٧ - وأضافت قائلة إنها تحاورت، خلال العام الماضي، مع أصحاب المصلحة المعنيين أثناء الزيارات الميدانية التي قامت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان واليمن. وأُحرِز تقدم مهم. وانضمت ثماني حكومات لحملة ”أطفال لا جنود“، وهي مبادرة أُطلقت بشراكة مع اليونيسيف لمنع استعمال قوات الحكومة للأطفال بحلول عام ٢٠١٦. ومن ضمن المجالات الأخرى التي أُحرز فيها تقدم شطب اسم احدى الجيوش من القائمة، وتوقيع خطط عمل، والإفراج عن أطفال، وإنشاء وحدات لحماية الأطفال. ومن أجل توسيع نطاق الحملة، أُجريت سلسلة مشاورات لتبادل أفضل الممارسات وتحديد كيفية تحقيق أقصى تأثير لها. وتُحث الجهات المانحة على دعم الحملة لأن البلدان التي تريد مكافحة تجنيد الأطفال غالبا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة لبلوغ هدفها.

٨ - وأفادت بأنها اتصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإحدى وخمسين جماعة ترد أسماؤها في مرافق تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والتراعات المسلحة (A/68/878-S/2014/339). و يجري حوار في الوقت الحالي مع الجماعات في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وميانمار وجنوب السودان ودارفور والجمهورية العربية السورية واليمن. وشجعت الحكومات بقوة على دعم أعمال الجهات العاملة في مجال حماية الطفل وتسهيل دخول أراضيها للتمكن من إجراء حوار مع تلك الجماعات والتحقق من تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها.

٩ - ومضت قائلة إن الشراكة والتعاون ينطويان على أهمية حاسمة للاضطلاع بمهام الولاية المسندة إليها. وإن الالتزام والتصميم اللذين أبدهما الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تجاه تعزيز نُظم حماية الطفل لهو أمر مشجع، وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاق الشراكة الذي وُقع مؤخرا مع جامعة الدول العربية لوضع إطار عمل لحماية الأطفال المتضررين من التراعات. وتعاون مكتبها أيضا مع شركاء الأمم المتحدة لوضع مذكرة توجيهية تهدف إلى تعزيز أنشطة الدعوة والرصد والإبلاغ عن الهجمات التي تتعرض لها المدارس والمستشفيات.

١٠ - ودعت جميع الدول الأعضاء التي لم تُصدّق بعد على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة إلى أن تفعل ذلك. وأضافت أن كلا من اليونيسيف ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بذل جهودا تستحق الثناء لتيسير حصول الأطفال على التعليم في حالات الطوارئ. وشجعت الجهات المانحة على مواصلة هذه الجهود ومحاكاتها في سياقات أخرى. وشجعت أصحاب المصلحة أيضا على زيادة التركيز على المبادرات المجتمعية لإعادة الإدماج التي يمكن أن تمنح الأطفال خيارات مستدامة، وتخصيص مزيد من الموارد لها. وقالت إن التبرعات السخية التي قدمتها الجهات المانحة لمكتبها سمحت له بالقيام بولايته

بشكل أكثر فعالية، وإذا تلقى المكتب دعما إضافيا فسيكون ذلك محل تقدير بالغ.

١١ - واستطردت قائلة إن مكتبها سيقوم خلال العام المقبل، بدعم من الدول الأعضاء، باعتماد نهج متعدد الجوانب لتنفيذ ولايتها عن طريق استعمال جميع المنتديات الممكنة الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وعلى الصعيد الثنائي، بغية تعزيز الأطر القائمة لحماية الطفل، بوسائل منها دعم مبادرات من شأنها أن تتصدى للتحديات الجديدة التي تطرحها حماية الطفل في حالات النزاع.

١٢ - السيدة سانتوس باييس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت، عند عرضها لتقريرها السنوي (A/69/264)، إن تحرر الأطفال من العنف هو لُب اتفاقية حقوق الطفل، وقد أحرز تقدم مهم في هذا المجال. كما أن التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية يوشك أن يصبح عالميا، وهناك تمسك أقوى بالبروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وسيكون من شأن اعتماد استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية أن يساعد على ضمان بيئة حماية للأطفال المعرضين للخطر، مع التصدي لما يتعرضون له من عنف ضمن نظام العدالة الجنائية.

١٣ - ورغم أن ٩٠ بلدا تقريبا لديها استراتيجيات لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، فإن ١٠ في المائة فقط من الأطفال في العالم يتمتعون بالحماية القانونية من العنف، ولا يزال إنفاذ القانون متعذرا. وللأسف كان التقدم المحرز نحو تحقيق إنجاز حقيقي بطيئا للغاية وغير متساو. وبالنسبة للملايين من الأطفال، تظل الاتفاقية أملا خائبا. وحتى التقدم التدريجي المحرز في مجالي البيانات والبحوث كان تقدما متفاوتا ومجزأً. وأضافت مستويات البطالة المرتفعة وخفض النفقات الاجتماعية ضغوطا قاسية على الأُسر، مما أفضى إلى مستويات مرتفعة من الإجهاد والكآبة والعنف الأسري وإهمال الأطفال وإساءة معاملتهم.

١٤ - وأضافت قائلة إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والمُشوِّقة، رغم أنها مفيدة للغاية، جلبت خطر تعرض الأطفال لمعلومات ضارة ولإساءة المعاملة والاستغلال والتحرش عبر الإنترنت. وقالت إن الفجوة الرقمية المثيرة للقلق بين البلدان وداخلها، وفارق الأجيال الذي يعاني منه المعلمون والآباء ومقدمو الرعاية، جعلاها تمنح الأولوية للإسراع بإحراز تقدم فيما يخص ضمان سلامة الأطفال على الإنترنت وحمايتهم من العنف. ومن شأن تظافر جهود جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن يفضي إلى تنفيذ خطة رقمية متعددة الجوانب وآمنة وشاملة وتمكينية للأطفال تستفيد من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتتصدى بفعالية لإساءة معاملة الأطفال على الإنترنت والعنف ضد الأطفال.

١٥ - وينبغي ألا يسعى المجتمع الدولي إلى مواكبة تغير التكنولوجيات فقط، بل ينبغي أن يدفع القادة السياسيين والمواطنين العاديين والشبان إلى المشاركة في الجهود العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال. وينبغي وضع حماية الأطفال من العنف في صلب خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - السيد كوهلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة حملة ”أطفال لا جنود“ وسأل الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عن التقدم المحرز في تنفيذ الحملة، وكذلك عما ينبغي القيام به لتشجيع تبادل أفضل الممارسات بهدف القضاء على ظاهرة تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية ومنعها ومنع

غير ذلك من أشكال إساءة معاملة الأطفال. وعلاوة على ذلك، تساءل عن التحديات الرئيسية التي واجهتها الممثلة الخاصة خلال عملية إعادة إدماج وتأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وما هي الدروس المستفادة من تلك التجارب؟ وأضاف أن الممثلة الخاصة ينبغي أن توضح الأجزاء من تقريرها التي تشير إلى إدراج مسألة حماية الأطفال من العنف ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسأل الممثلة الخاصة عن جوانب حياة الأطفال التي أعربوا، خلال المناقشات التي أجرتها معهم، عن رغبتهم في أن تتناولها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن ٢٢ طفلا سوريا قُتلوا وأصيب ١٠٠ آخرون في انفجار إرهابي تعرضت له مدرسة ابتدائية بحمص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي اليوم التالي، أصدرت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بيانا صحفيا أعربت فيه عن استيائها من الجريمة. غير أن التصريح أغفل ببساطة إدانة مرتكبي الجريمة، ولم يعتبرها عملا إرهابيا أولا وقبل كل شيء. وعندما اتصل وفدها بمكتب الممثلة الخاصة في نيويورك للاستفسار عن هذا الإغفال، علماً بأن فريقا تابعا لمكتب الممثلة الخاصة مهمته تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح كان موجودا بدمشق وقت حدوث الانفجار، كان جواب المكتب أن موظفي الفريق كانوا في إجازة عيد الأضحى وبالتالي لم يتمكنوا من التحقق من الانفجار أو القيام بالتحريات اللازمة لتحديد هوية مرتكبي العمل الإرهابي.

١٨ - وأضافت قائلة إن ١٥ طفلا قضوا نحبهم في منطقة إدلب من جراء لقاحات فاسدة أعطتها إياهم منظمات صحية تنتمي لجماعات إرهابية. وامتنع مكتب الممثلة الخاصة عن التعليق على هذا الحادث. وفي مناسبات عديدة، أبلغت حكومة الجمهورية العربية السورية بسرعة مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين، بمن فيهم الممثلة الخاصة، وطلبت إليهم التحقق من هوية مرتكبي هذه الأعمال وإدانتهم. وتدفع المنظمة رواتب تبلغ آلاف الدولارات في الشهر لأعضاء لفريق الذي عينته الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمؤلف من موظفين في الأمم المتحدة، لكي يقوموا بولايتهم وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي ينصّ على أن الغرض من الفريق هو جمع معلومات دقيقة وموضوعية في الوقت المناسب وبانتظام عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

١٩ - وتابعت قائلة إن حياة الأطفال السوريين أكثر أهمية من تمتع أعضاء الفريق بإجازاتهم داخل بلدها وخارجه حينما يؤدون واجباتهم المهمة للغاية. وفي الختام، لاحظت مع الأسف أن الفقرة ٨ من تقرير الممثلة الخاصة أشارت خطأ إلى الكيان الإرهابي المشهور المعروف بالدولة الإسلامية في العراق والشام، ونعتته بالجماعة المتطرفة، بينما أشار إليه مجلس الأمن في قراره ٢١٧٠ (٢٠١٤) باسم الجماعة الإرهابية.

٢٠ - السيد وحيد (ملديف): أعرب عن شكره الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، التي سبق أن استضافتها ملديف في العام السابق، على تعاونها النشط مع الدول الأعضاء. وينبغي أن يقوم المزيد من الحكومات بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وكانت حكومته أحد الأطراف المفاوضة على البروتوكول ومن بين المَوقِعين الأوائل عليه، وهي تأمل في التصديق عليه في المستقبل القريب. وربما يمكن للممثلة الخاصة أن تقدم المزيد من التفاصيل عن كيفية زيادة عدد الدول الموقعة للبروتوكول. وأعرب عن رغبة حكومته أيضا في معرفة كيفية توزيع المنشورات التي

تصدرها الممثلة الخاصة على نطاق واسع، وخاصة النسخ الميسَّرة للأطفال من البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية.

٢١ - السيد ليدرغيربر (سويسرا): أعرب عن ترحيبه بتجديد ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالطفل والتزاع المسلح وإطلاق حملة ''أطفال لا جنود''. وأعلن أن سويسرا صاغت خطة عمل لتحسين حماية الأطفال المجندين في التزاعات وحثّت المجتمع الدولي على البدء في جهود مماثلة. وسأل الممثلة الخاصة عن كيفية تشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول على توقيع خطط عمل من هذا القبيل وتنفيذها، وعن الأساليب التي يمكن استعمالها لرصد تنفيذها. وسأل أيضا عن كيفية ممارسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح لتأثير أقوى في مجال تنفيذ هذه الخطط.

٢٢- السيد دي ليون هويرتا (المكسيك): قال إن حكومته يساورها بالغ القلق إزاء عنف الأقران. وستقدم المكسيك مشروع قرار بشأن قضية تسلط الأقران، وهي ممتنة للدعم الذي قدمته الممثلة الخاصة في إطار هذه المبادرة. وطلب منها أن تقدم أمثلة عن الممارسات الجيدة لمكافحة تسلط الأقران. وأضاف أن الزيارتين اللتين قامت بهما الممثلة الخاصة إلى بلده خلال العام الماضي أتاحت تقديم مساهمات مهمة بشأن كيفية مواءمة المعايير الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل، ويجري العمل على اعتماد قانون بشأن حقوق الأطفال والمراهقين. وأعرب عن قلق حكومة بلده إزاء وضعية الأطفال والشباب المخالفين للقانون، مضيفا أنها أنشأت فريقا عاملا يُعنى بتفادي احتجاز الأحداث وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. وسأل الممثلة الخاصة عن التوصيات التي تقترحها للتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون المخالفون للقانون.

٢٣ - السيدة منصوري (الجزائر): أعادت تأكيد دعم بلدها لحملة ''أطفال لا جنود'' وطلبت من الممثلة الخاصة المعنية بالطفل والتزاع المسلح أن تسهب في الحديث عن التقدم المحرز إلى الآن في هذا الصدد. وتابعت قائلة إن بلدها يساوره بالغ القلق إزاء العدد المرتفع للأطفال الذين تعاملهم نظم العدالة الجنائية كضحايا أو شهودا أو جناة مزعومين، والذين يُحتجزون أحيانا في ظروف غير إنسانية ويتعرضون للمضايقة وإساءة المعاملة. وينبغي أن تحظر التشريعات الوطنية بوضوح جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتعتمد في الوقت نفسه تبادل المعلومات وإذكاء الوعي والقيام بمبادرات التعبئة الاجتماعية بهدف إنهاء هذا العنف. وسألت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال عما إذا كانت تعتزم زيادة التعاون مع منظمات إقليمية في هذا الصدد، وإذا كان الرد بالإيجاب، ما هو مجال التركيز.

٢٤ - السيدة منصور (المراقبة عن دولة فلسطين): شددت على حجم الأضرار التي لحقت بالأطفال وأُسرهم من جراء عمليات القصف الإسرائيلي الأخيرة على غزة، واستشهدت بتقدير صادر عن اليونيسيف أفاد بأن ٠٠٠ ٣٧٣ طفل في المنطقة هم في حاجة ماسة إلى الدعم النفساني والاجتماعي المتخصص والمباشر. وتسببت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا في تدمير واسع النطاق للمنازل والمدارس والهياكل الأساسية المدنية. وطلبت إلى المدير التنفيذي مزيدا من المعلومات عن أنواع الخدمات التي تُقدم للأطفال الضحايا وأُسرهم بغية مواجهة الصدمات التي عاشوها. وإذ أعربت عن موافقة وفدها التامة على الحاجة إلى المساءلة في حالة حدوث انتهاكات ضد الأطفال، فإنها استفسرت عما إذا كانت لدى الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح خطط لزيارة دولة فلسطين المحتلة وخاصة غزة في المستقبل القريب.

٢٥ - السيد العبيدي (العراق): قال، في معرض إشارته إلى مناقشة الخسائر المدنية الواردة في الفقرة ٤ من تقرير الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح (A/69/212)، إنه يود أن يوضح أن هذه الخسائر تسببت فيها هجمات ارتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام فقط في مناطق تسيطر عليها الجماعة الإرهابية. ومن جهتها، بذلت القوات العراقية خلال محاربتها لقوات الدولة الإسلامية في العراق والشام كل الجهود الممكنة لحماية السكان المدنيين في البلد من الأعمال الوحشية للجماعة. وقد فقد عدد كبير من المدنيين العراقيين أرواحهم، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في مناطق تحت سيطرة جماعات من غير الدول. وبينما لم يُجند أي شخص دون سن ١٨ سنة في الجيش العراقي، فإن الجماعات المسلحة من غير الدول جندت الأطفال. وأكد أن تلك الجماعات ليست جماعات مسلحة، حسبما ورد في تقرير الممثلة الخاصة، بل بالأحرى جماعات إرهابية، وهي تسمية متفق عليها بموجب توافق الآراء الدولي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٦ - السيد الباهي (السودان): نوه بالدور النشط الذي تقوم به اليونيسيف في السودان، بما في ذلك الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي في أيار/مايو ٢٠١٤، وسأل المدير التنفيذي أن يقدم معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لمعالجة فيروس إيبولا ومنع تفشيه بين الأطفال في أفريقيا، وكذلك التحديات التي تعترض سبيل تمويل تلك التدابير. وأعرب عن رغبة بلده في معرفة الجهود المبذولة لضمان تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة والجهات المانحة، وكذلك أية مصادر بديلة للدعم تم تحديدها. وقال إن هناك حاجة إلى اعتماد نهج أكثر شمولية للتصدي لقضية إشراك الأطفال في التراعات المسلحة والأسباب الجذرية الكامنة وراءها. وتابع قائلا إن استضافة السودان لمؤتمر إقليمي مقبل بشأن الاتجار بالبشر مثال واضح على الجهود التي تبذلها حكومة بلده لحماية حقوق الأطفال.

٢٧ - السيدة برينغل (المملكة المتحدة): قالت إن ارتكاب انتهاكات حقوق الطفل قد تواصل عبر أنحاء العالم، رغم ما أسفر عنه الالتزام النشط للممثلة الخاصة من تقدم مهم نحو حماية الأطفال في حالات التراع المسلح. وطلبت من الممثلة الخاصة أن تقدم تفاصيل إضافية عن خططها للتصدي لتجنيد الجماعات المسلحة من غير الدول للأطفال واستخدامها لهم في التراعات المسلحة، وعن الدور الذي يمكن أن تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثاتها الميدانية في هذه الجهود. وقالت إنها تود أيضا معرفة كيفية فرض ضغوط أكبر على الجناة المصرّين لوقف الانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال. وأكدت أهمية اتخاذ إجراءات جماعية للقضاء على إساءة معاملة الأطفال، ورحبت بتعاون الممثلة الخاصة مع المنظمات الإقليمية وطلبت موافاتها بمعلومات محدثة عن تنفيذ الإعلان الذي وُقع مع الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن تعميم آليات حماية حقوق الطفل ضمن جميع أنشطة الاتحاد المتعلقة بالسلام والأمن.

٢٨ - السيدة لارسن (النرويج): أكدت النتائج التي خلصت إليها دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال التي تفيد بأن الأطفال الموجودين في مؤسسات الرعاية أو العدالة معرضون لخطر العنف على نحو غير متناسب. وأشادت بمشاركة الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال في وضع واعتماد الاستراتيجيات النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، مُستفسرة عما إذا كانت أي خطط ملموسة قد وُضعت لمتابعة نشر وتنفيذ هذه الاستراتيجيات النموذجية، وعن كيفية مساهمة الشركاء الدوليين في ذلك. وتدل البحوث

التي أجريت على أن الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات المسلحة، ولا سيما منهم الفتيات، ممثلون بشكل غير كاف في برامج إعادة التأهيل، و لم تُبذل جهود كافية لمعالجة هذه الوضعية. واستفسرت عن كيفية تحسين مشاركة الأطفال عموما في هذه البرامج وعما يمكن القيام به لضمان تمثيل الفتيات تمثيلا كاملا في برامج إعادة الإدماج.

٢٩ - السيدة برداوي (تونس) أكدت أهمية ترجمة الأقوال إلى أفعال من أجل مواجهة التحديات التي يطرحها إعمال حقوق الأطفال، وأكدت الحاجة إلى تعزيز التعاون الوطني والدولي لحماية الأطفال التونسيين من التهديد الحقيقي للعنف. واستفسرت عن الاستراتيجيات أو خطط العمل التي تدعو إليها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بهدف إعادة إدماج الأطفال الذين جرى ترحيلهم أو فصلهم عن أُسرهم. وأعربت أيضا عن رغبة وفد بلدها في معرفة توقعات الممثلة الخاصة فيما يخص الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من التزاع المسلح، وعلى وجه الخصوص ما يُنتظر من الدول العربية فيما يخص هذا الاتفاق.

٣٠ - السيد ميندونسا إمورا (البرتغال): طلب الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن العمل المتوقع، خاصة في سياق تنفيذ المذكرة التوجيهية بشأن قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١)، لحماية المدارس والمستشفيات من الهجمات في المناطق المتضررة من التزاع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمعلومات عن سبل التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين بهدف إبقاء الأطفال في المدارس خلال حالات الطوارئ، رغبته في الاطلاع على التدابير الجاري النظر فيها للتصدي لظاهرة استهداف الجهات المتطرفة من غير الدول للأطفال. وإذ لاحظ الإشارة إلى التحديات المتواصلة والطارئة المتصلة بالعنف ضد الأطفال الواردة في تقرير الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال (A/69/264)، استفسر عن إمكانية القيام بالمزيد من العمل للتصدي لتلك القضايا، ولا سيما في سياق الجهود الجارية للتعاون مع منظمات إقليمية. وطلب أيضا معرفة ما إذا كان متوقعا مواصلة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان استفادة الأطفال من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو آمن ومُجد.

٣١ - السيدة جودكايتي - بوتريميني (ليتوانيا): أعربت عن قلق وفدها بشأن رفاهية الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة، وخاصة في سياق التصعيد الأخير للتزاع كما هو الحال في أوكرانيا. وحيث إن الجماعات من غير الدول لا تعتبر نفسها خاضعة للمساءلة بموجب القانون الدولي، يجب إيجاد سبل تُجبرهم على التعهد بالتزامات فيما يخص تجنيد الأطفال. وطلبت معلومات إضافية عن التحديات الرئيسية التي يطرحها الاتصال الفعال بهذه الجماعات وعن الإمكانيات المتاحة أمام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا المجال.

٣٢ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): استفسرت عما إذا سنحت الفرصة للمدير التنفيذي والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح لإثارة شواغلهما مع أطراف ثالثة بشأن الأعمال الهمجية التي ترتكبها ضد الأطفال في منطقتها جماعاتٌ متطرفة عنيفة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكيفية التعامل مع تلك المسألة من الآن فصاعدا. وطلبت معلومات عن خطط تهدف إلى توجيه الانتباه العالمي إلى الوضعية القاسية التي تعانيها الفتيات اللاتي يُعرضن للبيع أو الاسترقاق كسبايا، وهي ممارسة تزداد شيوعا لدى الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، واستفسرت عما إذا كان المدير التنفيذي والممثلة الخاصة قد أثارا شواغلهما إزاء تجنيد الجهات الفاعلة من غير الدول

للأطفال الجنود مع بلدان منشأ الأطفال الذين تجندهم جماعات متطرفة.

٣٣ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يود أيضا معرفة ما إذا كانت قائمة الجهات من غير الدول الواردة في مرافق تقرير الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح (A/68/878-S/2014/339) تستند إلى قائمة لجنة مكافحة الإرهاب ذات الصلة أو إلى دراسات أجرتها الممثلة الخاصة، وما إذا وُضعت أية خطط لإدراج أسماء الجماعات المتطرفة الواردة في قائمة لجنة مكافحة الإرهاب في قائمة الممثلة الخاصة.

٣٤ - السيدة موريو (كوستاريكا): استفسرت عن الجهود الإضافية التي يمكن أن تبذلها الجمعية العامة لتعزيز حصول الأطفال على التعليم في حالات الطوارئ وعن القضايا ذات الصلة التي يمكن التأكيد عليها في أعمال لجانها. وإذ أعربت عن امتنانها للزيارة التي نظمتها الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى كوستاريكا، فإنها استفسرت عن كيفية نشر التكنولوجيا الجديدة لتعزيز حقوق الأطفال وعن كيفية استعمال التعليم على الإنترنت، بما في ذلك التثقيف بقضايا حقوق الإنسان، لمنع إساءة معاملة الأطفال عبر الإنترنت.

٣٥ - السيدة هاس - محسن (ألمانيا) قالت إن ألمانيا ستواصل التأكيد بشكل خاص على محنة الأطفال في حالات التراع، من خلال عملها في الأمم المتحدة وفي الميدان على حد سواء. ونظرا لصعوبة ضمان موثوقية آليات التحقق من السن، وخاصة في البلدان التي لم يصبح فيها تسجيل تاريخ الميلاد إجراء شاملا بعد، طلبت إلى الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح أن تقدم أمثلة عن أفضل الممارسات لتعزيز هذه الآليات، وأن تبين كيفية تجاوز العقبات التي تعترض عملية التحقق من السن. وطلبت أيضا تقديم أمثلة عن الوسائل العملية التي يمكن من خلالها تعزيز مشاركة الأطفال في عمليات الوساطة والسلام، وعن الكيفية التي يمكن بها إظهار القضايا التي تؤثر فيهم في اتفاقات السلام بشكل أفضل.

٣٦ - السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن تهاني وفد بلدها لملالا يوسفزاي وكايلاش ساتيارتي بمناسبة حصولهما على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٤، وأكدت على الحاجة إلى مساءلة الجناة عن المجموعة الواسعة من أشكال إساءة المعاملة التي يعاني منها الأطفال في حالات التراع. وأكدت أهمية تقبل المجتمع المحلي لضمان إعادة إدماج الأطفال الذين عانوا من العنف الجنسي في حالات التراع، مُستفسرة عما إذا كان بإمكان الممثلة الخاصة المعنية بالطفل والتراع المسلح أن توافيها بأية ممارسات رشيدة انبثقت من خلال العمل مع المجتمعات المحلية التي قبلت بالأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية والرضع المولودين نتيجة للاغتصاب. وقالت إنها تود معرفة مدى إمكانية نقل الدروس المستفادة من برامج إعادة التأهيل في البيئات الخالية من التراع إلى بيئات التراع. وإذ أعربت عن شعورها بالصدمة لعدم تسليط الضوء على سوء معاملة الأطفال، وشيوع الزواج المبكر والزواج القسري، فإنها سألت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال عن كيفية مساهمة تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية في زيادة حماية الأطفال.

٣٧ - السيدة مبالا إيينغا (الكاميرون): أعربت عن امتنان بلدها لليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما قدمتاه من مساعدة للاجئين القادمين إلى الكاميرون من البلدان المجاورة المتضررة من التراع. وناشدت الجهات المانحة والمجتمع الدولي تقديم دعم إضافي لتعزيز قدرة اليونيسيف

على الاستجابة لاحتياجات البلدان المتضررة من النزاع المسلح.

٣٨ - السيد إش - هورويتز (إسرائيل): أشار إلى صعوبة الحصول على تقارير عن الوضع في غزة بسبب خطر العنف الذي يواجهه الصحفيون، سأل عما إذا كان يجري توثيق استخدام المدارس في تلك المنطقة لخزن الأسلحة. وأضاف أنه يود معرفة ما إذا كان قد أُشير إلى مدى استخدام حماس للأطفال دروعا بشرية أو كقوة عاملة لحفر الأنفاق في المنطقة، أو ما إذا جرى التحقيق في ذلك. وطلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الجهود المبذولة لتقييم الآثار النفسانية والاجتماعية لهذه الانتهاكات على حقوق الأطفال الفلسطينيين.

٣٩ - السيدة زروقي (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): قالت إن مبادرتها العالمية لإنهاء تجنيد القوات الحكومية للأطفال واستعمالها لهم أتاحت إطارا مهما لتمكين الدول الأعضاء من تحديد أوجه القصور في الآليات والتشريعات القائمة. وأبرمت خطط عمل مع ستة بلدان، ويجري توسيع نطاق التوعية ليشمل المنظمات الإقليمية والبلدان التي لديها اتفاقات ثنائية، لإتاحة الإدماج الفعال لخطط العمل ضمن هذه الأطر الإقليمية. ويعتبر هذا التعاون مهما بشكل خاص في مناطق توجد فيها الإرادة السياسية اللازمة وإن كانت القدرات محدودة. وأعلنت أنه يجري وضع خرائط طريق تزويد البلدان بتوجيهات واضحة فيما يخص التقدم اللازم تحقيقه لبلوغ الأهداف المقررّة.

٤٠ - ولاحظت أن التقدم المحرز في مجال إعادة الإدماج يظل ضعيفا، مُشددة على عدم إمكانية تحقيق نتائج دائمة فيما يخص إنهاء تجنيد الأطفال بناء على الإرادة السياسية فقط. بل يتطلب الأمر تقديم الدول الأعضاء دعما أقوى من أجل تنفيذ برامج طويلة الأمد لإعادة تأهيل الأطفال الذين عانوا من إساءة المعاملة المتكررة ومن صدمات قاسية، وتشجيع تقبل المجتمعات المحلية للأطفال العائدين من النزاعات المسلحة. ولأن العديد من البرامج القائمة لا تعالج بشكل مناسب احتياجات الأطفال منذ بداية إشراكهم في النزاع، فإن القدرة على إشراكهم في بناء سلام دائم تظل محدودة.

٤١ - وما زال الاتصال بالجماعات من غير الدول أمرا صعبا بسبب الحواجز التي تفرضها الحكومات أمام الوصول إلى تلك الجماعات من جهة، وبسبب عدم تجانس الجماعات من جهة أخرى. ولذلك فمن الضروري اعتماد استراتيجيات متعددة الجوانب لتعيين الجهات الفاعلة التي يمكن أن تفرض عليها ضغوط بالتحديد. وجرى التعهد بالتزامات ملموسة لتوقيع خطط عمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، خاصة في السودان والفلبين، ونُفذت تدابير لإنهاء تجنيد هذه الجماعات للأطفال. كما أن الجماعات من غير الدول تبادر أيضا بإجراء حوار مع أعضاء المجتمع الدولي بموافقة الحكومات المعنية. ورغم ذلك يلزم بذل جهود إضافية لضمان وفاء هذه الجماعات بالتزاماتها. ويمكن إنفاذ تدابير التعاون بفرض عقوبات وضغوط، بما في ذلك فرض ضغط عسكري على الجهات ذات الصلة وكفالة خضوع الجناة للمساءلة أمام العدالة.

٤٢ - وتابعت قائلة إن المذكرة التوجيهية بشأن قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١) أسهمت في توعية عامة الناس بالهجمات العسكرية على المدارس والمستشفيات والاستيلاء عليها، وفي تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة لحماية هذه المؤسسات. وفي جميع حالات النزاع، يقترن ضعف الأطفال بقدرة الحكومات المحدودة على توفير التعليم والرعاية الصحية لهم، وهي مسألة تحظى باهتمام متزايد من جانب الشركاء الدوليين. وإضافة إلى مسألة الحصول على التعليم،

يجب تشجيع إيلاء أهمية أكبر للتوعية بهشاشة المناهج التعليمية أمام الدعاية السياسية.

٤٣ - ومضت قائلة إن آليات التحقق من السن أكثر فعالية حينما يكون الالتزام بتنفيذها أقوى والحواجز أمام الفحص أقل. وأعربت عن أملها في زيارة غزة في سياق سلسلة من الزيارات الميدانية المقررّة خلال العام المقبل. وفي الأخير، قالت إن هناك الكثير مما ينبغي أن تقوم به الجمعية العامة لدعم التعليم المتاح للأطفال المشردين سعيا لجعل مستقبلهم أكثر إشراقا.

٤٤ - السيدة سانتوس باييس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال) قالت إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي بحق فرصة ذهبية لكفالة حماية الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والاستغلال. وقد شارك ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ طفل بحماس في الدراسة الاستقصائية للأمم المتحدة المعنونة ''عالمي'' خلال المشاورات التي نظمتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدوا على الحاجة إلى حمايتهم من العنف في جميع الظروف وضمان حصولهم على التعليم، نظرا لتفشي العنف في المدارس ولما ينطوي عليه التعليم من جهد لتعزيز روح التسامح والحوار. وأظهرت العملية أن الأطفال هم مواطنو الحاضر ولهم تطلعات قوية نحو المستقبل وليسوا مجرد مواطنين في المستقبل.

٤٥ - وتابعت قائلة إنها جعلت من إعداد المواد الملائمة للأطفال والمواقع الإلكترونية التفاعلية أولوية، وهي تقوم حاليا بنشر منشورات بعشر لغات، مع التخطيط للقيام بالمزيد. والتعاون مع اليونيسيف والمنظمات الإقليمية جارٍ لإتاحة المواد للأطفال في الميدان. والقيام بالزيارات القطرية لتثقيف المهنيين المشاركين في حماية الأطفال بشأن المعايير الدولية أمر أساسي أيضا لضمان تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بشكل أكثر منهجية. وقد تميز عملها منذ البداية بتعاون متسق مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مع جامعة الدول العربية وجماعة الكاريبي والاتحاد الأوروبي، بهدف وضع استراتيجيات إقليمية ذات أهداف محددة زمنيا، واعتماد إعلانات سياسية تتضمن التزامات واضحة بالقضاء على العنف ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، تُعقد استعراضات الأقران والاجتماعات عبر الإقليمية على أساس سنوي.

٤٦ - ومن أجل منع العنف ضد الأطفال في نُظم العدالة الجنائية والقضاء عليه، يجب نشر استراتيجيات بجميع اللغات وأن تأخذها جميع القطاعات المعنية في الاعتبار. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تعتمد نظم العدالة نُهُج العدالة الإصلاحية والعمل بشكل أوثق مع القطاعات الأخرى لمنع وصم الشبان وإيذائهم. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، فإنها تواصل تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، ومفوضية حقوق الإنسان، واليونيسيف، وستشارك في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

٤٧ - ومضت قائلة بوجوب الاعتراف بأن العنف الممارس على الأطفال يطرح تحديات لجميع البلدان. وحتى في الاقتصادات المتقدمة، أفضى تأثير الأزمة الاقتصادية إلى خفض عدد المهنيين العاملين مع الأطفال وخفض استحقاقات الأطفال والأسر. وفيما يخص استخدام الشبان للتكنولوجيا الجديدة، لا يُعرف سوى القليل عن مدى تأثيرها على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسيكون من الضروري العمل بشكل أوثق مع الحكومات والقطاع الخاص وجهات فاعلة أخرى، بما في ذلك الوسط الأكاديمي، بهدف سد الفجوات القائمة في مجال التثقيف بحقوق الإنسان.

٤٨ - السيد لايك (المدير التنفيذي لليونيسيف): قال إن الأمم المتحدة أوضحت رأيها إزاء مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك أعمال شنيعة مثل الاعتداء الجنسي على الفتيات، فضلا عن الهجوم على المدارس واستعمالها. وقد قدمت اليونيسيف الدعم النفساني-الاجتماعي والمشورة المباشرة لما يقرب ٣٠ ٠٠٠ طفل في قطاع غزة، وقدمت المساعدة القائمة على خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة للمسؤولين عن رعاية الأطفال، ووضعت خطوط اتصال مباشر للأطفال. وفي أعقاب النزاع، من الأساسي جبر الأضرار النفسية التي تلحق بالأطفال، لصالحهم ولصالح إحلال السلام في المنطقة، وخاصة في ضوء الاستنتاجات العلمية الجديدة التي تشير إلى ما للنزاعات من تأثير على النمو الذهني للأطفال.

٤٩ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة والحكومات تتصدى بشكل عاجل قدر الإمكان لأزمة فيروس إيبولا، غير أنه بسبب سرعة تفشي المرض، فإن الهوة ما بين تفشي الفيروس والتصدي له تتسع بشكل مطرد. ولذلك فمن الضرورات الملحة تكثيف الجهود بشكل ملحوظ من أجل سد تلك الفجوة. وحثّ جميع أصحاب المصلحة على العمل على نطاق واسع وبأسرع ما يمكن. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا تقوم من جهتها برسم معالم استجابة المنظمة حيال هذا الوباء. وقد عانت النساء بشكل غير متناسب من هذا المرض، وهو يُصيب أعدادا متزايدة من الأطفال. وبينما ينبغي ألا يدخر أي جهد للتصدي لإيبولا داخل البلدان الثلاثة المتضررة، من الواجب ألا يفضي الفيروس أو الخوف منه إلى إيقاف حركة السفر أو التجارة، نظرا لما لذلك من عواقب اقتصادية ممكنة على الجميع. ويشكل إجراء الفحوص في المطارات واستعداد البلدان لوقف تفشي المرض في الداخل جزءا من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمواصلة السماح بالرحلات الضرورية، خاصة لنقل الموظفين الصحيين إلى البلدان المتضررة لكي يتغلبوا على الفيروس.

٥٠ - السيدة دي بور - بوكيتشيو (المقرّرة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية): عرضت تقريرها الأول بوصفها مقرّرة خاصة، فقالت إن تجديد الولاية يعكس قلق الدول الأعضاء إزاء تزايد حالات بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي، والتزامها بمواصلة التصدي لتلك الآفة المستمرة من خلال نظام الإجراءات الخاصة. ومنذ إنشاء الولاية، دأب المجتمع الدولي على إدانة جميع أشكال بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي، واعتمد عددا من الصكوك الدولية والإقليمية واتخذ تدابير لمحاربة هذه الظواهر. وبينما أحرز تقدم مهم، ما زال ملايين من الأطفال يقعون ضحية لمختلف أشكال بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي عبر أنحاء العالم، ويزيد انتشار العنف والتمييز اللذين يتعرض لهما الأطفال من خطر إيذائهم، ولا سيما في حالات النزاع.

٥١ - أعلنت اعتزامها تعميم حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم داخل نظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وسعيا منها لمواصلة أعمال الذين سبقوها، سيخصص تقريرها المواضيعي الأول لقضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي للأطفال، مع التركيز على إمكانية استخدام الأطفال لتلك التكنولوجيا للمساعدة على محاربة هذه الجرائم. وستعمل كذلك على الدعوة إلى التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، ستقوم بإجراء دراسات مواضيعية بشأن عواقب بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي على الضحايا، بهدف اقتراح رعاية شاملة تسمح لهم بالتعافي والاندماج من جديد في مجتمعهم، مع التركيز المناسب على البعد المتعلق بالصحة العامة. ومن شأن إجراء البحوث حول

الأسباب الكامنة وراء الطلب على بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا أن تنير السياسات الوقائية. وسيُستفاد بأقصى قدر ممكن من أساليب العمل الأخرى المكرسة في إطار نظام الإجراءات الخاصة، بما في ذلك القيام باتصالات وزيارات قطرية.

٥٢ - وأضافت أن أعربت عن عزمها الأكيد على العمل من خلال تنسيق وثيق مع هيئات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتصدى لانتهاكات حقوق الطفل، وقد تلقت ردودا إيجابية من لجنة حقوق الطفل ومن الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، واليونيسيف. وستنظر أيضا في تعزيز التعاون مع الآليات الإقليمية ذات صلة.

٥٣ - وستواصل المقرّرة الخاصة اعتماد نهج تشاوري وتشاركي لتنفيذ الولاية المسندة إليها، مع الحرص على سماع أصوات الأطفال والاهتمام بآرائهم وضمان مشاركتهم في أنشطة الولاية. ويُعتبر كل من ذكرى إنشاء ولايتها واعتماد البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية من المعالم الرئيسية لتحديد ما أُنجز وما ينبغي القيام به للقضاء على هذه الظواهر، مع التأكيد على الحاجة إلى دعم مستمر من جميع الجهات الفاعلة في هذا الصدد وإلى مضاعفة جهودها.

٥٤ - السيدة ساندبرغ (رئيسة لجنة حقوق الطفل) قالت إن لجنة حقوق الطفل، في إطار احتفالاتها بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، استضافت حوارا مباشرا على الإنترنت مع أطفال من ١٤ بلدا. وأظهر الحوار أنه عندما يتواصل الكبار والأطفال في إطار روح من الاحترام المتبادل، فإنهم يتمكنون من الجمع بين أفكارهم وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية. وأعرب الأطفال عن قلقهم البالغ إزاء العنف ووجهوا الانتباه إلى ضرورة التوعية بتأثيره عليهم واقترحوا حلولا لمنعه.

٥٥ - وأضافت قائلة إن تحسنا ملحوظا حصل في مجال تنفيذ حقوق الطفل، بما في ذلك زيادة في مستوى التسجيل في المدارس، ولا سيما بين الفتيات، ووضع المزيد من التشريعات والسياسات ذات الصلة بحقوق الطفل. ورغم ذلك، ما زالت هناك تحديات مهمة، حيث إن ملايين من الأطفال يعانون من الإهمال والعنف وإساءة المعاملة والاستغلال داخل المنازل وفي أماكن أخرى. وشجعت الدول على اتخاذ تدابير في الوقت المناسب لمحاربة جميع أشكال العنف ضد الأطفال والاستثمار في برامج الحماية الخاصة وتعزيز النظم القائمة لحماية الأطفال.

٥٦ - وأشارت إلى استمرار انتهاك حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في أرجاء العالم، وهو ما يستدعي إذكاء الوعي وبذل الدول لجهود أخرى لمحاربة الوصم ضد أولئك الأطفال وكفالة إلحاق جميع الأطفال بالمدرسة. ويواجه الأطفال الذين غادروا مواطنهم طوعا أو كرها مشاكل خاصة، كما يظهر ذلك بوضوح من خلال حركات الهجرة الجماعية الأخيرة لأطفال غير مصحوبين بأولياء أمورهم من أمريكا الوسطى والمكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتتوقع اللجنة من الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التمييز ضد الأطفال المهاجرين وضمان احترام حقوقهم بموجب الاتفاقية داخل بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٥٧ - وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن انتهاك حقوق ملايين الأطفال المحاصرين في حالات النزاع المسلح على عاتق الأطراف في النزاع، يتحمل المجتمع الدولي أيضا مسؤولية ضمان احترام حقوق الأطفال وخضوع مرتكبي هذه الانتهاكات للمساءلة. وذكّرت بأن اللجنة أوصت بأن تُجري الجمعية العامة دراسة دولية عن الأطفال المحرومين من حرياتهم. وتعد هذه الدراسة ضرورية لجمع بيانات بهدف توثيق حجم حرمان الأطفال من الحرية وتقييم أوضاعهم في

مرافق الاحتجاز وتنفيذ المعايير الدولية المعمول بها، ولتحديد الممارسات الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي، وخفض عدد الأطفال المحرومين من حرياتهم ووضع بدائل فعالة.

٥٨ - وفيما يخص عملية تعزيز هيئات المعاهدات، أعربت عن امتنان اللجنة لاعتراف الجمعية العامة بالحاجة إلى تمديد مدة اجتماعها إلى ثلاثة أسابيع كل عام حتى تتمكن من معالجة تأخرها. وسيسمح الوقت الإضافي للجنة بتقليص أعمالها المتأخرة إلى النصف في عام ٢٠١٥. وكانت اللجنة قد قررت أن تمنح الدول الأطراف خيار اعتماد إجراء مبسط لتقديم التقارير في عام ٢٠١٦، وخفض طول ملاحظاتها الختامية لتجعلها أكثر تركيزا. وقامت اللجنة، خلال دوراتها من الخامسة والستين إلى السابعة والستين، باستعراض واعتماد ملاحظاتها الختامية بشأن ٣٤ تقريرا من تقارير الدول الأطراف.

٥٩ - وأضافت قائلة إن اللجنة، خلال آخر دورة لها، اعتمدت نص أول تعليق عام على الإطلاق مشترك بين لجنتين، وُضع بالاشتراك مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، بشأن الممارسات الضارة. وأُحيل النص إلى اللجنة لكي توافق عليه. واعتمدت لجنتها أيضا أساليب العمل المتعلقة بمشاركة الأطفال في عملية تقديم التقارير. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كرست اللجنة يوما للمناقشة العامة بشأن وسائط الإعلام الرقمية وحقوق الطفل، بالتركيز على آثار مشاركة الأطفال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتناولت النتائج إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمختلف فئات الأطفال، وأهمية محو الأمية الرقمية، والشواغل المتعلقة بالسلامة على الإنترنت، وقضايا أخرى. ودُعي الأطفال إلى المشاركة والإدلاء بوجهات نظرهم قبل الحدث وخلاله. وأخيرا، ذكرت الوفود بأن اتفاقية حقوق الطفل هي صك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي تم التصديق عليه على أوسع نطاق، وشجعت الدول التي لم تصدّق عليها وعلى بروتوكولاتها الثلاثة بعد على القيام بذلك.

٦٠ - السيدة ريبيرو (البرازيل): قالت إنها تود معرفة الخطط التي وضعتها المقرّرة الخاصة لتشجيع تبادل أفضل الممارسات لمنع ومحاربة بيع الأطفال واستغلالهم. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي تعتزم المقرّرة الخاصة بها تشجيع تعزيز التعاون واتخاذ مزيد من المبادرات الإقليمية لتسليط الضوء على هذه الجهود وتشجيع محاكاتها في أنحاء العالم.

٦١ - السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها تشاطر المقرّرة الخاصة أولوياتها، بما في ذلك محاربة بيع الأطفال واستغلالهم عقب الأزمات الإنسانية، وزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والدعوة إلى عدم تجريم الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي. وهي تواصل إقامة شراكات مع الدول والمنظمات الدولية للتصدي لهذه القضايا في أرجاء العالم. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بالمنهجية التي تبنتها المقرّرة الخاصة، والتي تعتمد على مشاركة الأطفال في وضع المشاريع والسياسات، كما تتطلع بحماس إلى النتائج التي ستسفر عنها هذه العملية.

٦٢ - وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة تدعم أيضا هدف المقرّرة الخاصة المتمثل في محاكاة أفضل الممارسات في أرجاء العالم، وتتطلع إلى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في محاربة بيع الأطفال على الصعيد الداخلي. وتود معرفة التدابير التي تعتزم المقرّرة الخاصة اتخاذها لإقناع الحكومات والمجتمع المدني وعامة الناس بضرورة منع الاستغلال الجنسي للصبيان وحماية الضحايا من الذكور وإعادة تأهيلهم، على ضوء استمرار الحكم الخاطئ بأن النساء والفتيات وحدهن يتعرضن لهذه الأشكال من إساءة المعاملة.

٦٣ - السيد دي ليون هويرتا (المكسيك): قال إن المكسيك تتطلع إلى تقاسم الإنجازات التي حققتها في مجال

تعزيز حقوق الأطفال مع لجنة حقوق الطفل خلال تقديمها للتقريـر الجـامع لتقريريهـا الـدوريين الرابـع والخـامس في عـام ٢٠١٥. وشملت التدابير التي اتخذها حكومته في هذا الصدد إدخال تعديل على الدستور يرفع السن الدنيا للعمل.

٦٤ - السيد كوهلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه يرحب بالحصول على مزيد من المعلومات بشأن المجالات التي ترى فيها المقرّرة الخاصة مجالا لإقامة تعاون أقوى مع المنظمات الإقليمية، واستفسر أيضا عما إذا كان هذا التعاون أولوية ضمن ولايتها. وأبدى ترحيبه بإجراء دراسة عن الأطفال المحرومين من حريتهم، مُعربا عن قلقه إزاء الصعوبات التي تواجه الأطفال، بما في ذلك فقر الأطفال وعدم المساواة. وفي ضوء التحديات البارزة التي تحيط بتسجيل الأطفال في التعليم الابتدائي وأزمة التعلم الناجمة عن قدم المناهج الدراسية ونقص المواد التعليمية المناسبة، استفسر عن كيفية معالجة هذه الأزمة.

٦٥ - السيدة تافاريس (البرتغال): تساءلت، في ضوء أهمية تعميم الحق في التعليم بوصفه أداة من أدوات تعزيز حقوق الطفل وحماية الأطفال من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة، إذا كان من المتوخى إقامة أي شكل من أشكال التعاون مع المقرّرة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، وإن كان الأمر كذلك، ما هي مجالات التعاون. وما هي المعايير الموضوعية التي يمكن وضعها لتنظيم الإجراءات في حالات معينة بهدف تحسين إمكانات الاتصال إلى أقصى حد باعتبارها أدوات للوقاية والحماية ضمن نظام الإجراءات الخاصة، وكيف يمكن إشراك المكلفين بولايات أخرى في وضع هذه المعايير؟

٦٦ - ومضت قائلة إن اتفاقية حقوق الطفل تتمتع بسلطة لا تنازع، باعتبارها معاهدة حقوق الإنسان التي حظيت بالتصديق على أوسع نطاق، غير أنه ما زالت هناك عوائق مهمة تحول دون تنفيذها. وأعربت عن الرغبة في معرفة ما إذا كانت اللجنة تعتزم اتخاذ مبادرات لزيادة مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ ملاحظاتها الختامية. وأعربت عن ترحيبها بمبادرات تشجيع مشاركة الطفل، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات على الإنترنت بلغات متعددة، وطلبت إلى رئيسة اللجنة تقديم معلومات عن تدابير أخرى مقررة في هذا الصدد، وخاصة في ضوء دخول البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية حيز النفاذ مؤخرا، وهو بروتوكول كانت البرتغال ضمن أوائل الدول المصدّقة عليه.

٦٧ - السيدة موريو (كوستاريكا): أعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها لجنة حقوق الطفل لدمج المقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بشأن سبل تعزيز هيئات المعاهدات في القرار ذي الصلة، وخاصة تبسيط إجراء تقديم التقارير وجعل الملاحظات الختامية أكثر إيجازا وأكثر واقعية.

٦٨ - السيدة دي بور - بوكيتشيو (المقرّرة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية): قالت إنها تعتزم مواصلة العمل الذي قام به سلفها للتقليل من مخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسيين في سياق الأحداث الرياضية الرئيسية. وأشارت إلى أن التعاون الناجح الذي تم بين سلفها والسلطات البرازيلية خلال كأس العالم لكرة القدم التي استضافها هذا البلد مؤخرا يمكن محاكاته في أحداث رياضية رئيسية قد يستضيفها البرازيل مستقبلا.

٦٩ - وأضافت أن كلا من إعلان وخطة عمل ريو دي جانيرو لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثالث لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، يُظهر ضرورة التصدي لجملة أمور منها الثغرات الموجودة في الإطار القانوني، وعدم اضطلاع الشركات بمسؤولياتها بصورة كافية، وعدم كفاية التعاون عبر الوطني، وضرورة تناول عامل الطلب. وستنكب

على الاهتمام بهذه الشواغل خلال متابعة الإعلان وخلال جميع الأنشطة اللاحقة التي ستقوم بها في إطار ولايتها.

٧٠ - وأردفت قائلة إنها عملت بنشاط لتشجيع محاكاة أفضل الممارسات عن طريق القيام بزيارات قطرية جرت خلالها ملاحظة هذه الممارسات وتجميعها. وبينما يفوق عدد الفتيات ضحايا الاعتداءات الجنسية عدد الصبيان، فإنها توافق على عدم إغفال الضحايا من الصبيان، ومن ثم أهمية ضمان مشاركة جميع الأطفال بهدف الاستماع إلى آرائهم ومعالجة احتياجاتهم مباشرة. وفي هذ الصدد أكدت أنها ستستخدم خلال تقريرها المواضيعي المقبل بشأن التأثير النفسي والمادي للاعتداء والاستغلال الجنسيين على الأطفال منهجية تشجع مشاركة الطفل في صياغة استراتيجيات التعافي وإعادة الاندماج، حتى يتسنى إشراك الصبيان في العملية. وينبغي للنُهج المجتمعية لمحاربة الاعتداء الجنسي أن تشمل الصبيان كذلك وتشجعهم على تمكين البنات وخاصة من خلال التعليم.

٧١ - وقالت إن التعاون والتنسيق مع المنظمات والآليات الإقليمية أمران أساسيان لنجاح ولايتها، وخاصة فيما يتعلق بقضية زواج الأطفال والزواج القسري، وذلك في إطار الاستجابة لنداء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومقررتها الخاصة بشأن حقوق النساء في أفريقيا. ويمكن مواءمة استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطفل مع الأولويات المقررة ضمن ولايتها. وتشكل مشاركتها في تنفيذ اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين سبيلا آخر للتعاون المثمر. وفيما يتعلق بالمعايير الخاصة بالاتصالات، يتمتع المكلف بالولاية بسلطة تقديرية لتقييم استيفاء المعلومات المتلقاة للمعايير الموضوعية اللازمة للقيام بإجراءات إضافية، مع مراعاة موثوقية المصدر ومصداقية المعلومات والتفاصيل المقدمة. وستواصل تطوير تلك المبادئ التوجيهية بالتنسيق مع زملائها وبالتشاور مع المجتمع المدني.

٧٢ - السيدة ساندبرغ (رئيسة لجنة حقوق الطفل): قالت إنها تتطلع إلى إجراء حوار بناء خلال النظر في التقرير الدوري المقبل للمكسيك في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفيما يخص أزمة التعليم، سيكون من الضروري توعية الدول بمشاكل من قبيل المناهج الدراسية القديمة والمعلمين غير المدربين بما فيه الكفاية، وذلك عن طريق الحوار وضمن الملاحظات الختامية للجنة. وبالنسبة للعديد من البلدان، تتعلق المسألة بإعطاء أولوية أكبر لاستخدام الموارد لأغراض التعليم. وفي غياب التمويل، ينبغي إقامة تعاون إقليمي ودولي لتحديث المناهج الدراسية وتدريب المعلمين ومعالجة مشاكل أخرى.

٧٣ - وفيما يخص مساعدة الدول على تنفيذ التوصيات، قالت إن اللجنة تعمل على جعل التوصيات أوجز وأكثر تحديدا وذات صلة مباشرة بكل بلد. ويمكن للجنة أيضا أن تحدد أولويات أوضح ضمن التوصيات. وفي بعض الأحيان يقدّم أعضاء اللجنة المساعدة مباشرة بناء على دعوة حكومة البلد لمناقشة مسألة التنفيذ. يجري وضع نظام مؤشرات لتسهيل فهم الدولة الطرف لتقييمات اللجنة، وفقا للحقوق التي تحميها الاتفاقية. وتتيح التعليقات العامة والكتيبات والمواد الإرشادية الأخرى للحكومات مساعدة إضافية.

٧٤ - واختتمت قائلة إن من ضمن التدابير المزمع اتخاذها لتعزيز مشاركة الطفل في عمل اللجنة توجيه دعوات إلى الأطفال لحضور اجتماعات الأطفال المعقودة مع أعضاء اللجنة على هامش الدورة الرسمية، وتنظيم مؤتمرات عن طريق الفيديو مع الأطفال في البلدان التي تستعرضها اللجنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.